ملخص بيان المعلومات

زيادة في رأس المال مخصصة لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب

عدد الأسهم الممنوحة	**9 112 733**
سعر السهم	**184** درهما
فترة الاكتتاب	من 07 دجنبر إلى11 دجنبر 2015 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
الميلغ المخصص للعملية	**1 676 742 872** درهم

المبلغ الإجمالي للعملية :**1 676 742 872** درهم

المستشار المالي والمنسق العام

UplineCorporate Finance

الهيئات المكلفة بالتوظيف

الهيئة المكلفة بتسجيل العملية	الهيئات المكلفة بالتوظيف	
Upline Securities	**البنوك الشعبية الجهوية**	**البنك الشعبي المركزي**

تأشيرة مجلس القيم المنقولة

طبقا لأحكام دورية مجلس القيم المنقولة التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أبريل 2012 كما تم تعديلها وتتميمها، القاضية بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212، الصادر في 21 شتنبر 1993 والمتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أوسنداتها كما تم تعديله وتتميمه، قام مجلس القيم المنقولة بالتأشير على هذا البيان للمعلومات بتاريخ 25 نونبر 2015 تحت المرجع VI/EM/034/2015.

تنبيه

قام مجلس القيم المنقولة بتاريخ 25 نونبر 2015 بالتأشير على بيان المعلومات المتعلق بالزيادة في رأس المال والمخصصة لمستخدمي البنك الشعبي المركزي.

ويمكن في كل حين الاطلاع على بيان المعلومات المؤشر عليها من طرف مجلس القيم المنقولة بمقر البنك الشعبي المركزي ولدى مستشاره المالي. كما يمكن الاطلاع عليه داخل أجل 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر.
ويوضع بيان المعلومات رهن إشارة العموم بمقر بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها الإلكتروني www.casablanca-bourse.com وكذا على الموقع الإلكتروني لمجلس القيم المنقولة www.cdvm.gov.ma .

I. تقديم العملية

I.1. أهداف العملية

يواصل البنك الشعبي المركزي وضع استراتيجيته التنموية التي تندرج ضمن دينامية نمو متواصلة وترمي إلى تعزيز نموه داخل القطاع البنكي.

ويندرج أساسا هذا العرض المتعلق بمساهمة مستخدمي القرض الشعبي للمغرب في رأسمال البنك الشعبي المركزي في إطار تحفيز المستخدمين وتحسين التنافسية عبر انخراط المستخدمين في مشروع تطوير البنك وإشراكهم في نتائجه. كما يساهم هذا العرض في الترويج لصورة البنك الاجتماعية في صفوف مستخدميه من خلال تمكينهم من الولوج لوضع مساهمين في رأسمال المجموعة ومدهم بتمويل وفق شروط تفضيلية عند شراء الأسهم.

وهكذا، تتمثل أهداف هذه الزيادة في رأسمال البنك أساسا فيما يلي :

- تحفيز المستخدمين من خلال إشراكهم في نمو ونتائج البنك الشعبي المركزي ؛
- تعزيز الانتماء للمجموعة في صفوف مستخدمي القرض الشعبي للمغرب ؛
- الترويج لصورة البنك الاجتماعية في صفوف مستخدميه من خلال تمكينهم من الولوج لوضع مساهمين في رأسمال المجموعة ومدهم بتمويل وفق شروط تفضيلية عند شراء أسهم البنك الشعبي المركزي ؛
- تشجيع مساهمة المستخدمين في رأسمال البنك الشعبي المركزي ؛
- تدعيم الرساميل الذاتية للبنك الشعبي المركزي والقرض الشعبي للمغرب.

I.2. خصائص العملية

طبيعة السندات	أسهم البنك الشعبي المركزي
عدد السندات	9.112.733 سهما
القيمة الإسمية	10 دراهم حسب السهم
شكل السندات	إسمية
سعر الإصدار	يحدد سعر إصدار أسهم البنك الشعبي المركزي الجديدة بالنسبة لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب ب 184 درهما للسهم
علاوة الإصدار	تحدد علاوة إصدار أسهم البنك الشعبي المركزي الجديدة المصدرة ب 174 درهما للسهم
مبلغ العملية	يحدد مبلغ العملية في 872 742 676 1 درهم
التسجيل الإلكتروني لملكية الأسهم وتجريدها المادي	يتم التسجيل الإلكتروني لملكية الأسهم بالكامل وتجريدها من طابعها المادي لدى المؤسسة المركزية للإيداع ماروكلير
تحرير الأسهم	يتم تحرير الأسهم بالكامل عند الاكتتاب
تاريخ الانتفاع	فاتح يناير *2015
حق أفضلية الاكتتاب	قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2015 من أجل البت في الزيادة في رأسمال البنك حذف حق أفضلية الاكتتاب لكي تخصص عملية الزيادة برمتها لفائدة مستخدمي القرض الشعبي للمغرب. ولا يوجد أي سهم بحق تصويت مزدوج.

الحقوق المرتبطة	▪ حق التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين: سيحظى مستخدمو القرض الشعبي للمغرب بحق التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين بدون أي تحفظ. ▪ الحق في توزيع الأرباح :سيمتلك مساهمو القرض الشعبي للمغرب، مع مراعاة الشروط المتعلقة بالسلف في حالة تمويل شراء الأسهم من خلال قرض ممنوح لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب، الحق في عائدات الأسهم بما أن توزيع هذه الأخيرة يتم بناء على قرار سيادي للجمعية العامية العادية للبنك الشعبي المركزي. ▪ حق توزيع علاوة التصفية: ستستفيد كافة الأسهم من نفس الحقوق عند توزيع علاوة التصفية.
تداول الأسهم	لا يحق التصرف في الأسهم المشتراة طيلة ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ تسليم السندات مع إمكانية تفويت 50% عقب نهاية السنة الثانية و 25% , عقب نهاية السنة الثالثة والباقي مع متم السنة الرابعة. وفي حالة تمويل عبر اللجوء لقرض، يجب أن يراعي تفويت السندات الشروط المشار إليها في الفصل XII.4 من بيان المعلومات المتعلق بزيادة رأس المال المخصصة للمستخدمين.
خط الإدراج	سيتم قبول الأسهم الصادرة عن هذه الزيادة في رأسمال البنك في الخط الأول مع الأسهم السابقة المدرجة في بورصة الدار البيضاء
طبيعة السندات	أسهم البنك الشعبي المركزي
عدد السندات	9.112.733 سهما

(*)*سيكون للأسهم الجديدة الحق في أرباح السهم برسم سنة 2015 القابلة للتوزيع في سنة 2016.*

تحديد سعر الاكتتاب

يحدد السعر المقدم في إطار هذه العملية في 184 درهما للسهم، مما يوافق تخفيضا نسبته 15% مقارنة مع السعر المرجعي، أي 216 درهما تمثل السعر المتوسط المرجح لمدة سنة واحدة من 31 يوليوز 2014 إلى 27 يوليوز 2015. وتم تحديد سعر الإصدار ، بناء على مقترح مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي المنعقد في 28 يوليوز 2015، من طرف الجمعية العامة غير العادية للبنك الشعبي المركزي المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2015.

السعر المرجعي	216
التخفيض	15%
السعر الممنوح	184

المضاعفات الناتجة

يعرض الجدول التالي لمضاعفات التقييم في البورصة للبنك الشعبي المركزي والمحسوبة بناء على معطيات مالية ومحاسبية للحسابات الموطدة المصدق على صحتها والمتعلقة بالسنة المالية 2014 وكذا توقعات 2015 وبناء على سعر 184 درهما للسهم :

2014	2015e

النتيجة الصافية حصة المجموعة (بملايين الدراهم)	2 195	2 457
الأموال الذاتية حصة المجموعة (بملايين الدراهم)	24 167	27 179 (*)
عدد الأسهم	173 141 923	182 254 656 (*)
الربح الصافي حسب السهم (بالدرهم)	12,7	13,5
الأموال الذاتية حسب السهم (بالدرهم)	139,6	149,1

(*) بعد الزيادة في رأسمال البنك المخصصة لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب
المصدر : البنك الشعبي المركزي و *UCF*

بناء على سعر السهم البالغ 184 درهما، تم تقييم سعر البنك الشعبي المركزي 13,7 مرة النتائج الموطدة 2015 والمقدرة في 1,2 مرة الأموال الذاتية الموطدة 2015 المتوقعة.

	2014	2015e
مضاعف الربحية (السعر المقدم/ الربح حسب السهم)	14,5	13,7
نسبة السعر إلى القيمة الدفترية (السعر المقدم/ الأموال الذاتية حسب السهم)	1,3	1,2

المصدر :*UCF*

I.3. الجدول الزمني للعملية

Date	Etapes	Ordres
1	توصل بورصة الدار البيضاء بملف كامل عن العملية	17 نونبر 2015
2	إصدار بورصة الدار البيضاء للإشعار بالموافقة يتعلق بالزيادة في رأس المال والجدول الزمني	25 نونبر 2015
3	توصل بورصة الدار البيضاء بمذكرة إخبارية تحمل تأشيرة مجلس القيم المنقولة	25 نونبر 2015
4	نشر الإعلان المتعلق بالعملية في نشرة السومات	30 نونبر 2015
5	نشر البنك الشعبي المركزي لموجز المذكرة الإخبارية	30 نونبر 2015
6	فتح فترة الاكتتاب	07 دجنبر 2015
7	إغلاق فترة الاكتتاب	11 دجنبر 2015
8	توصل البورصة بالاكتتابات قبل الثانية عشر زوالا	14 دجنبر 2015
9	تخصيص السندات وتسليم نتائج العملية للبنك الشعبي المركزي من طرف بورصة الدارالبيضاء	16 دجنبر 2015
10	معاينة زيادة رأسمال البنك من طرف مجلس الإدارة	16 دجنبر 2015
11	توصل بورصة الدارالبيضاء بمحضر مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي الذي عاين زيادة رأسمال البنك وبالرسالة المحاسبية لماروكلير	17 دجنبر 2015
12	تسليم السندات الجديدة	22 دجنبر 2015
13	قبول الأسهم الجديدة تسجيل العملية في البورصة الإعلان عن نتائج العملية في نشرة الإدراج	28 دجنبر 2015

II. معلومات حول المؤسسة المصدرة

II.1. تقديم عام

البنك الشعبي المركزي هو هيئة من هيئات القرض الشعبي للمغرب. ويخضع هذا الأخير الذي تأسس بموجب ظهير شريف رقم 1-60-232 بتاريخ 2 فبراير 1961 لأحكام القانون 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تتميمه وتعديله بموجب القانون رقم 07-42 الصادر في 20 أكتوبر 2008 والقانون 08-44 الصادر في 24 غشت 2010 والقانون 14-77.

يتكون القرض الشعبي للمغرب من مجموعةبنوك وهي البنك الشعبي المركزي من جهة وعشرة (10) بنوك شعبية جهوية من جهة أخرى. وتسند للقرض الشعبي للمغرب مهمة تشجيع نشاط تنمية كل منشأة متوسطة أو صغيرة، حرفية أو صناعية أو خدماتية، بتوزيع قروض صغيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. كما أنه يساهم في تعبئة الادخار واستخدامه على مستوى الجهات التي تم جمعه فيها وكذا النهوض بالأعمال البنكية على الصعيد المحلي والجهوي.

تسمية الشركة	البنك الشعبي المركزي
المقر الرئيسي	101، شارع الزرقطوني– ص.ب : 20100، الدارالبيضاء
الهاتف	(212) 522 20 25 33 / 522 22 41 11 / 522 22 25 89
الفاكس	(212) 522 22 26 99 / 522 20 93 40
الموقع الإلكتروني	www.gbp.ma
الشكل القانوني	البنك الشعبي المركزي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة وخاضعة لأحكام القانون رقم 20-05[1]
تاريخ التأسيس	تأسس البنك الشعبي المركزي بموجب ظهير شريف رقم1-60-232 بتاريخ 2 فبراير 1961 على شكل شركة تعاونية برأسمال متغير
مدة الحياة	99 سنة
رقم السجل التجاري	السجل التجاري للدارالبيضاء رقم 28173
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض الشركة	نصت المادة 5 من النظام الأساسي للبنك الشعبي المركزي على ما يلي : **1- العمليات البنكية** ▪ تهدف الشركة إلى القيام في إطار مهامها المعتادة بجميع العمليات التي قد تناط بالبنوك وفقا لأحكام القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المندرجة في حكمها ولكل نص يعدل أو يتمم القانون

[1] تم تحويل البنك الشعبي المركزي من شركة تعاونية برأسمال متغير إلى شركة مساهمة، طبقا للمادة 16 من القانون 16/96 كما تم تعديله وتتميمه.

المذكور.

- تمارس الشركة أنشطتها البنكية، تحت الوصاية والمراقبة التقنية والمالية للجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب.

2- الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية

- الشركة هي الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية خاضعة للقانون رقم 12/96 المذكور أعلاه.
- في هذا الصدد، يعهد إليها بالمهام التالية :
- مقاصة الديون المتبادلة المستحقة لهيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
- إعادة تمويل البنوك الشعبية الجهوية وفق الشروط التي تحددها اللجنة المديرية ؛
- جمع الاكتتابات بالقيم المنقولة العامة أو الخاصة التي تتلقاها هيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
- توطيد حسابات هيئات القرض الشعبي للمغرب والشركات التبعة له. ولإعداد حساباته الموطدة، تتشكل الهيئة المكلفة بالتوطيد من هيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
- القيام وفق الإجراءات التي تحددها اللجنة المديرية بإدارة :
  - فوائض خزينة البنوك الشعبية الجهوية ؛
  - المرافق ذات المصلحة المشتركة لهيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
  - صندوق دعم القرض الشعبي للمغرب؛
  - جمع التصاريح كيفما كانت طبيعتها المتعلقة ببنك المغرب و الإدارة والهيئات المهنية ؛

- الاضطلاع بكل مهمة تكلفه بها اللجنة المديرية ، تطبيقا لأحكام المادة 11 من القانون رقم 96-12.

بمقتضى أحكام المادة 55 من القانون 96-12، يضع البنك الشعبي المركزي رهن تصرف البنوك الشعبية الجهوية بشكل مؤقت ، المستخدمين الإداريين اللازمين لحسن سيرها.

3- الأنشطة لحساب اللجنة المديرية

- يتولى البنك الشعبي المركزي سكرتارية اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب بمقتضى أحكام المادة 14 من القانون 96-12 .
- يجوز للجنة المديرية، طبقا للمادة 11 من القانون المذكور، أن تكلف

البنك الشعبي المركزي بتنفيذ القرارات التي تتخذها بحكم اختصاصاتها التي يخولها لها القانون.

- تلزم قرارات اللجنة المديرية هيئات القرض الشعبي للمغرب.

4- عمليات التسيير والاستثمار وأخذ المساهمات – الشركات التابعة

- مع مراعاة احترام معايير ومساطر وشروط تمويل الميزانيات التي تحددها اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب، يمكن للشركة القيام بالعمليات التالية :

4-1 التسيير :

- يجوز للشركة القيام بكافة مصاريف التسيير اللازمة لنشاطها.

4-2 الاستثمار :

- يجوز للشركة القيام بجميع الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة اللازمة لمزاولة نشاطها وللحفاظ على مصالحها و سكن مستخدميها.

4-3 أخذ مساهمات في رأسمال البنوك الشعبية الجهوية :

- تحددالجنة المديرية مستوى مساهمة البنك الشعبي المركزي في رأسمال كل من البنوك الشعبية الجهوية،وذلك دون المس بمقتضيات المادة 23- من القانون 96-12.

4-4 المساهمات الأخرى والشركات التابعة :

- يخضع أخذ البنك الشعبي المركزي لمساهمات في هيئة أو هيئات القرض الشعبي للمغرب للموافقة المسبقة للجنة المديرية التي تحدد مستويات هذه العملية وإجراءاتها

- يجوز للشركة، مع مراعاة احترام مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، والقوانين التنظيمية الجاري بها العمل ، ومع مراعاة ترخيص اللجنة المديرية :
  - أخذ مساهمات في جميع الشركات والمقاولات الموجودة أو قيد الإنشاء ، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تعود بالنفع على

	المستويين المحلي أوالجهوي. – إنشاء أو تصفية أية شركة تابعة بالمغرب أو بالخارج ، يعهد لها بإدارة أو استغلال أنشطة مشتركة لمجموعة البنوك الشعبية. ▪ بيد أنه لا يمكنها التدخل مباشرة في الدوائر الترابية التي تنشط بها البنوك الشعبية الجهوية دون الحصول على موافقة البنك الشعبي الجهوي المعني. وفي حالة خلاف، يرفع النزاع للجنة المديرية من أجل البت في ذلك. ▪ وعموما، يجوز للشركة القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي قد ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة الحالي	▪ في 30 يونيو 2015 ، بلغ رأسمال الشركة 230 419 731 1 درهم موزعا على 923 141 173 سهما.
الوثائق القانونية	▪ يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة للمساهمين وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير التدبير بمقر البنك الشعبي المركزي.
النصوص التشريعية والقانونية المطبقة	▪ باعتبار شكلهالقانوني، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 الصادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون 05-20. ▪ باعتبار انتمائه للقرض الشعبي للمغرب، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون 96-12 ، كما تتميمه وتعديله بواسطة القانون 07-42 والقانون 08-44 والقانون 14-77المتعلق بالقرض الشعبي للمغرب ؛ ▪ باعتبار نشاطه، يخضع البنك الشعبي المركزي لظهير شريف رقم 1/05/178 صادر في 15 محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ؛ ▪ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك الشعبي المركزي للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا : ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-211 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 ؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 88-499 صادر في 27 يوليوز 1998 ومعدل بموجب قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1960 صادر في 30 أكتوبر 2001.وتم تعديل هذا الأخير بواسطة تعديل يونيو 2004 ودخل حيز التنفيذ في 22

	نونبر 2004 وكذا القرار رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 المغير والمتمم بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 14-30 الصادر في 6 يناير 2014؛ ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 212-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أوسنداتها كما تم تعديله وتتميمه بموجب القوانين رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 و 09-43 ؛ ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 96-35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛ ▪ ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛ ▪ النظام العام لمجلس القيم المنقولة المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-822 صادر في 14 أبريل 2008.
النظام الجبائي	▪ يخضع البنك الشعبي المركزي ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	▪ المحكمة التجارية للدارالبيضاء

II.2. بنية المساهمين

إلى غاية 30 يونيو 2015 ، يتوزع المساهمون في رأسمال البنك الشعبي المركزي على الشكل التالي :

المساهمون	عدد الأسهم وحقوق التصويت	نسبة الامتلاك
البنوك الشعبية الجهوية	**90 149 952**	**52,07%**
البنك الشعبي لمكناس	*9 860 901*	*5,70%*
البنك الشعبي للوسط الجنوبي	*9 873 320*	*5,70%*
البنك الشعبي للجديدة أسفي	*6 241 193*	*3,60%*
البنك الشعبي لفاس	*9 859 629*	*5,69%*
البنك الشعبي للعيون	*4 937 490*	*2,85%*
البنك الشعبي لطنجة تطوان	*9 862 410*	*5,70%*
البنك الشعبي لمراكش بني ملال	*9 862 016*	*5,70%*
البنك الشعبي للرباط القنيطرة	*9 862 190*	*5,70%*
البنك الشعبي للناظور الحسيمة	*9 892 243*	*5,71%*
البنك الشعبي لوجدة	*9 898 560*	*5,72%*
المستخدمون	**2 597 633**	**1,50%**
المجمع الشريف للفوسفاط	**7 289 626**	**4,21%**
مجموعة BPCE المغرب	**8 224 241**	**4,75%**
مجموعة شركة التمويل الدولية	**8 657 096**	**5,00%**
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	**9 749 116**	**5,63%**
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين	**304 480**	**0,18%**
التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	**6 473 583**	**3,74%**
سهام للتأمينات	**397 342**	**0,23%**
الصندوق المغربي للتقاعد	**5 192 882**	**3,00%**
تأمين الوفاء	**2 176 640**	**1,26%**
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	**11 092 510**	**6,41%**
مساهمون مختلفون	**20 836 821**	**12,03%**
المجموع	**173 141 923**	**100%**

المصدر : البنك الشعبي المركزي

II.3. مجلس الإدارة

إلى غاية متم يونيو 2015 ، يتكون مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي من الأعضاء التاليين :

الاسم / التسمية	الوظيفة	تاريخ التعيين أو الانتداب من طرف أعضاء المجلس	تاريخ تجديد مدة الانتداب	تاريخ انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد بنشعبون	الرئيس المدير العام	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2008	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
السيد محمد بلغازي	متصرف مستقل	انتداب من طرف المجلس الإداري 25/03/2010	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
المجمع الشريف للفوسفاط ش.م	يمثله السيد مصطفى التراب ، الرئيس المدير العام	انتداب من طرف المجلس الإداري 18/03/2009	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
السيد عزيز علوان	رئيس قسم النشاط البنكي والاستقرار المالي بمديرية الخزينة والمالية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية	انتداب من طرف المجلس الإداري 08/09/2015	–	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
البنك الشعبي للرباط القنيطرة	يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد جليل السبتي	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
البنك الشعبي لمراكش بني ملال	يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد عبد الخالق بندريس	المجلس الإداري 25/09/2009	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
البنك الشعبي لطنجة تطوان	يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد نور الدين بالمحجوبي	الجمعية العامة بتاريخ 04/05/2011	–	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
البنك الشعبي للجديدة أسفي	يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد محمد أديب	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	–	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
مجموعة **BPCE** المغرب	يمثله السيد فرانسوا بيرول، رئيس مجلس الإدارة الجماعية لمجموعة BPCE	مجلس الإدارة بتاريخ 04/09/2012	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016

السيد أدريانو أريبتي	متصرف مستقل	انتداب من طرف المجلس الإداري 25/03/2010	–	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	يمثلها السيد هشام بلمراح	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	–	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016

المصدر : البنك الشعبي المركزي

II.4. مجلس الإدارة

يتوزع الهيكل التنظيمي للبنك الشعبي المركزي إلى غاية 30 أكتوبر 2015 على الشكل التالي :

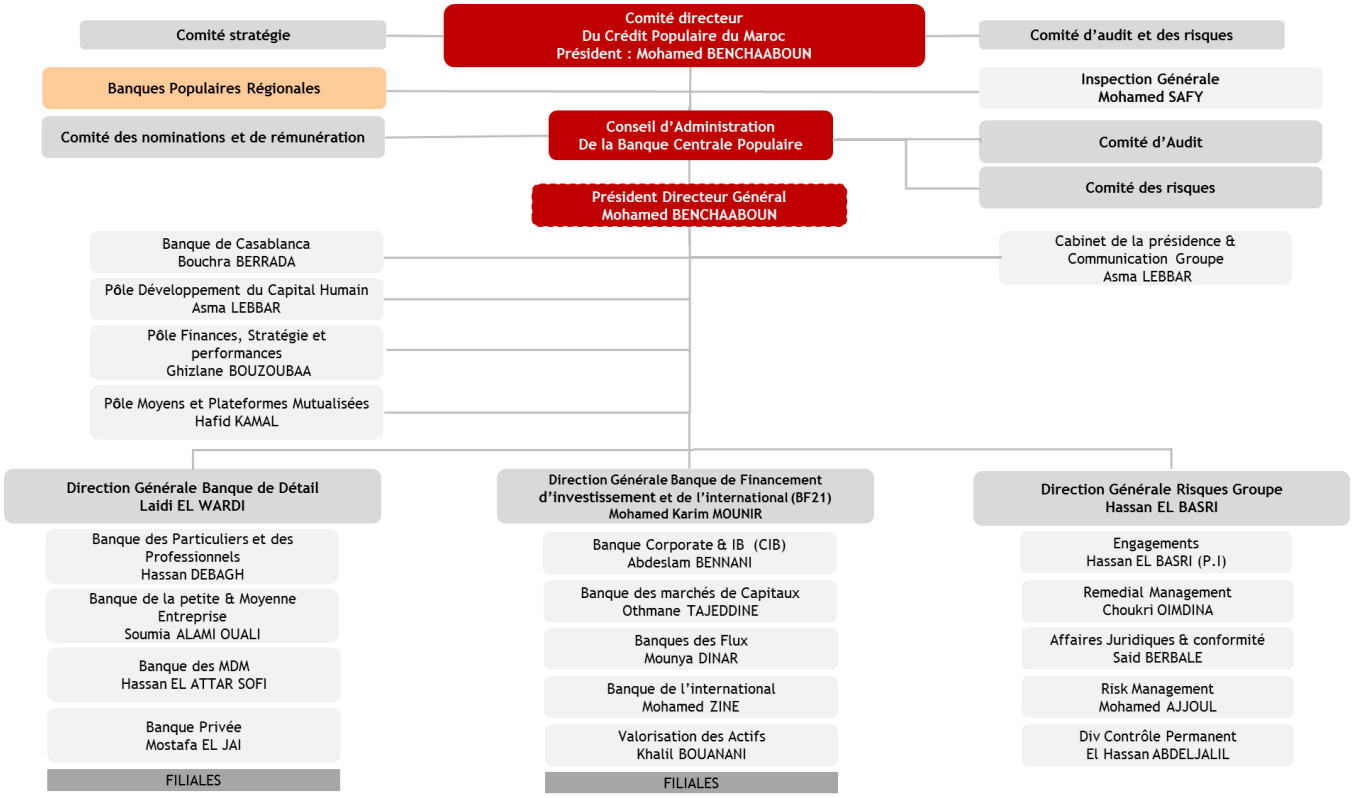

II.5. بنية مساهمات البنك الشعبي المركزي

يتحكم البنك الشعبي المركزي في مجموعة من الشركات التابعة.إلى غاية 30 أبريل 2015 ، تتوزع الشركات التابعة للبنك الشعبي المركزي على الشكل التالي :

الشركات التابعة	القطاع	نسبة امتلاك رأس المال	نسبة امتلاك حقوق التصويت
المغربية للإيجار	القرض الإيجاري	53,11%	53,11%
فيفاليس	قرض الاستهلاك	64,02%	64,02%
مجموعة أبلاين	بنك أعمال	74,87%	74,87%
مغرب إنجاد الدولية	الإنجاد	77,43%	77,43%
بنك العمل		24,05%*	34,92%
الشعبي بنك أوروبا	بنك	100,00%	100,00%
البنك الشعبي المغربي الغيني	بنك	77,25%	77,25%
البنك الشعبي للمغرب وإفريقيا الوسطى	بنك	62,50%	62,50%
البنك الشعبي الدولي أوفشور	بنك حر	70,00%	70,00%
الشعبي للتأجير	التأجير طويل الأمد	73,62%	73,62%
BP Shore Immo	العقار	51,00%	51,00%
BP OutsoucingProcess	مجموعة قابضة	52,00%	52,00%
ميديا فينانس	سوق الرساميل	60,00%	89,95%
صندوق مساهمة II	صندوق استثماري عام	60,00%	60,00%
الشعبي كابيتال للاستثمار	صندوق لصناديق استثمارية	49,00%**	49,00%
أطلنتيكميكروفينانس فور أفريكا	صندوق استثماري عام	100,00%	100,00%
أطلنتيك بيزنس أنترناسيونال	صندوق استثماري عام	74,60%***	74,60%
IMC	صندوق لصناديق استثمارية	49,30%	49,30%

المصدر : البنك الشعبي المركزي

II.6. نشاط البنك الشعبي المركزي

تطور القروض

يتوزع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء على الشكل التالي:

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	30/06/2015	التطور 13/12	التطور 14/13	التطور 14/يونيو 15
قروض الخزينة والاستهلاك	33 543	32 086	33 748	33 391	-4,34%	5,18%	-1,06%
قروض التجهيز	19 287	21 850	18 166	21 143	13,29%	-16,86%	16,39%
القروض العقارية	20 172	21 830	24 025	23 817	8,22%	10,05%	-0,87%
قروض أخرى	5 643	8 696	10 679	10 122	54,10%	22,80%	-5,22%
الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء	**78 645**	**84 461**	**86 619**	**88 473**	**7,40%**	**2,56%**	**2,14%**

المصدر : البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

إلى غاية متم دجنبر 2014 ، ارتفع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء بنسبة 3% مقارنة مع متم سنة 2013 (86,6 مقابل 84,5مليار درهم). وهمت هذه الارتفاعات القروض العقارية والقروض الأخرى التي انتقلت توالي من 21,8إلى 24,0 مليار درهم ومن 8,7 إلى 10,7 مليار درهم. ومقابل هذه الارتفاعات، شملت الانخفاضات التي طالت قروض التجهيز التي انتقلت من 21,9 إلى 18,2 مليار درهم بين متم دجنبر 2013 ومتم دجنبر 2014.

وإلى غاية متم يونيو 2015، ارتفع الجاري الصافي لقروض الزبناء مقارنة مع متم 2014 ليبلغ 88,5 مليار درهم. ويعزى هذا الارتفاع أساسا لارتفاع قروض التجهيز (+16%)لتبلغ 21,1 مليار درهم.

تطور ودائع الزبناء

يتوزع جاري ودائع الزبناء حسب أنواع المنتوجات على الشكل التالي:

(بملايين الدراهم)	2012	الحصة	2013	الحصة	2014	الحصة	30 يونيو 2015	الحصة
حسابات دائنة تحت الطلب	30 595	61,74%	30 228	59,15%	31 674	58,11%	35 828	63,45%
حسابات الادخار	3 647	7,36%	4 040	7,91%	4 504	8,26%	4 735	8,39%
الودائع لأجل	12 186	24,59%	14 651	28,67%	16 129	29,59%	14 224	25,19%
حسابات دائنة أخرى	3 127	6,31%	2 282	4,47%	2 203	4,04%	1681	2,98%
ودائع الزبناء	**49 555**	**100,00%**	**51 202**	**100,00%**	**54 510**	**100,00%**	**56 468**	**100,00%**
نسبة النمو			3,12%		6,67%		3,59%	

المصدر : البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

إلى غاية متم دجنبر 2014 ، ارتفعت ودائع الزبناء بنسبة 6%لتصل إلى 54,5مليار درهم مقارنة مع سنة 2013. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس لارتفاع الودائع لأجل التي انتقلت من 14,6 مليار درهم إلى 16,1 مليار درهم مع متم سنة 2014 وأيضا لارتفاع الحسابات الدائنة تحت الطلب التي انتقلت من 30,2 مليار درهم مع متم سنة 2013 إلى 31,6 مليار درهم مع متم سنة 2014.

ومع متم يونيو 2015، بلغت ودائع الزبناء56,5 مليار درهم، أي بارتفاع ناهز 4% مقارنة مع سنة 2014. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس لارتفاع الحسابات الدائنة تحت الطلب التي انتقلت من 31,7 مليار درهم مع متم سنة 2014 إلى 35,8 مليار درهم مع متم يونيو 2015 لتمثل 63,45% من ودائع الزبناء.

III. عوامل المخاطر

III.1. مخاطر الائتمان أو الأطراف المقابلة

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر الخسارة المترتبة عن تخلف مقترض عن سداد ديونه (سندات، سلفات بنكية، ديون تجارية...). وتتوزع هذه المخاطر على مخاطر التخلف عن الأداء الناتجة عن تقصير أو تأخير من طرف المقترض في سداد أصل الدين و/أو فوائده ومخاطر حول نسبة فائدة التحصيل في حالة التخلف عن السداد ومخاطر تراجع جودة محفظة الائتمان.

وتم تجسيد هذه السياسة بواسطة نصوص تنظيمية داخلية من خلال دوريات ورسائل دورية ومعايير تؤطر نطاق وشروط مزاولة الأنشطة والتحكم في المخاطر وتتبعها.

بالنسبة للمقاولات والمهنيين، تتوفر مجموعة البنك الشعبي على نظام للتنقيط يتماشى وأحكام اتفاقية بازل II. ويشكل هذا النظام صلب الإجراءات المتعلقة بتدبير مخاطر الائتمان. إذ يعتبر التنقيط عنصرا أساسيا في تقييم المخاطرة والموافقة على القروض.

كما يتم تتبع حالات التعرض للمخاطر من خلال تحليل محفظة الزبناء موضوع عملية التنقيط. لهذا الغرض، تقوم وظيفة تدبير المخاطر على صعيد البنك الشعبي المركزي والبنوك الشعبية الجهوية بإعداد تقارير دورية ، يتم توجيهها لمختلف اللجان المختصة في تتبع المخاطر.

وبالنسبة للزبناء الخواص، يشمل التنقيط في الوقت الراهن القروض العقارية وقروض الاستهلاك. وفي ذات السياق، قام البنك بإطلاق مشروع يغطي احتياجات نظام تنقيط الخدمات بالتجزئة(الخواص والمهنيون والمقاولات الصغرى). والتي من شأنها تأسيس الشريحة الثانية التي لازالت ضرورية للانتقال لنموذج التنقيط الداخلي.

ويتوفر البنك على منظومة تتبع دقيق لمخاطر التركيز الفردي والقطاعي للمخاطر ، استجابة للقواعد الاحترازية التي تفرضها متطلبات قسم المخاطر من جهة وضمانا لتنويع فئات الزبناء قصد التخفيف من التعرض للمخاطر من جهة ثانية. في هذا الصدد، وضعت مؤسستنا منهاجا لتشخيص المخاطر المائة الأولى المكونة من المجموعات الكبرى (حوالي 5 أطراف مقابلة). وتم تعميم هذا النهج على صعيد البنوك الشعبية الجهوية ، كلاً حسب نطاق عمله.
موازاة مع هذا التتبع، تولى أهمية خاصة للتعهدات متى تجاوزت 5 % من الأموال الذاتية.

قروض عبر إخراج الأموال من الصندوق	بنسب مئوية من الاستعمالات المنتجة للقرض الشعبي للمغرب
المخاطر المائة الأولى للقرض الشعبي للمغرب	46%
الأطراف المقابلة المستوفية لشروط التصريح لدى بنك المغرب	24%

ويرتكز تتبع حالات التعرض القطاعية للمخاطر على وضع تقارير دورية وإنجاز دراسة قطاعية وإعداد جذاذات خاصة بعمليات التتبع.

بغية تأطير مخاطر السوق والتحكم فيها، وضعت مجموعة البنك الشعبي المركزي منظومة لتدبير المخاطر وفقا لمقتضيات بازل II وأجود الممارسات في هذا المجال. وترتكز هذه المنظومة على مبادئ رئيسية واضحة تتماشى مع الأهداف المسطرة ومستويات السماح بالتعرض للمخاطر مقارنة مع الأموال الذاتية.

وهكذا، اعتمدت مجموعة البنك الشعبي هيكلة لتدبير وتتبع مخاطر السوق، تتضمن العمل بأسلوب القيمة المقدرة للمخاطرة وتحاليل الحساسية لمخاطر السوق بالنسبة لمحفظة التداول ككل.

تطور مؤشرات المخاطر

وصلت القيمة الإجمالية للمحفظة المعرضة للمخاطرة (J-1إلى 99%) مع نهاية يونيو 2015 إلى 34,3 مليون درهم ، أي 0,15% من قيمة المحفظة في السوق .
وبلغت القيمة المعرضة للمخاطرة دون ارتباط 44,8 مليون درهم، أي بمفعول تنويعي قدره 10,5 مليون بالنسبة للمحفظة الإجمالية، موزعة على مختلف الأدوات المالية.
وتتركز القيمة المعرضة للمخاطرة أساسا في محفظة السندات و عمليات الصرفوخزينة العملات وبشكل ثانوي في المكونات الأخرى سندات الملكية و عمليات حفظ الأوراق المالية. ويعزى ذلك إلى حجم هذه المحافظ ، والتقلبات الكثيرة لعوامل المخاطر ولتأثيراتها مقارنة مع العوامل الأخرى لمحفظة التداول.
وتبين أسفله بنية محفظة البنك (بما في ذلك سندات الاستثمار والخزينة) والمساهمة حسب عوامل المخاطر.

قطاع الصرف

سجلت محفظة الصرف لأجل ومقايضات الصرف تقلبات بين 0,3و 2,1 مليار درهم طيلة النصف الأول من سنة 2015.

سجلت محفظة الصرف لأجل ومقايضات الصرف تقلبات بين 0,3و 2,1 مليار درهم طيلة النصف الأول من سنة 2015.

وسجلت الوضعية الصافية للصرف ارتفاعا طفيفا خلال النصف الأول من سنة 2015 لتبلغ 4,26 مليار مع متم يونيو.
وحافظت الوضعية الصافية للصرف على توازنها على الرغم من ترجيح سلة الدرهم التي انتقلت من (80% يورو، 0% 2 دولار) إلى (60% يورو، 0% 4 دولار).

هكذا، تم خلال سنة 2015 احترام الحدود التنظيمية ، مقارنة مع مستوى الأموال الذاتية ، بالنسبة للوضعية العامة وحسب العملات.

	الوضعية الصافية للصرف بملايير الدراهم	النسبة منالأموال الذاتية
شتنبر 2014	2,1	8%
دجنبر 2014	4,3	15%
مارس 2015	4,2	15%
يونيو 2015	4,2	15%

قطاع السندات

تمت خلال السنة المالية 2015 مراجعة حدود السندات والمصادقة عليها من طرف أجهزة الحكامة. فتم الرفع من حدود المدة والحساسية بالنظر من جهة للخصائص الجديدة لدين الخزينة قيد التداول في 2015 من حيث المدة ومن جهة أخرى للتغير المتزايد لمنحنى نسب سندات الخزينة على الأمد الطويل.

وبلغت القيمة المعرضة للمخاطرة مع متم يونيو 2015 بالنسبة لأنشطة السندات 34,4مليار درهم.

قطاع الأسهم و هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

ظل جاري هذه المحفظة مستقرا خلال سنة 2014 في حدود جاري متوسط قدره 6,6 مليار درهم طيلة النصف الأول من سنة 2015.

III.3. مخاطر تدبير الأصول و الخصوم

يقوم البنك بتقييم ومراقبة المستوى العام للمخاطرة الإجمالية للنسب :

- مرة واحدة كل ثلاثة أشهر إبان حصر البيانات المالية ؛
- مرتان في السنة ، ارتباطا بمنهاج التخطيط (مرحلة مذكرة التوجيهات الاستراتيجية ومرحلة تأطير المخطط المالي متوسط الأمد)، ويتخذ شكل إجراء للمصادقة النهائية على المخطط متوسط الأمد؛
- بمناسبة تغييرات هامة في شبكة الأسعار لقياس تأثيرها

وترتكز إجراءات المراقبة على :

- منهجية للتقييم تستند إلى مقاربة الفوارق
- نظام لرفع تقارير للجنة تدبير المخاطر كل ثلاثة أشهر حول مستوى التعرضات للمخاطر واختبارات الضغط الخاصة بقياس التأثير على العائد الصافي البنكي وكذا الأموال الذاتية ...؛
- موازاة مع تطبيق سيناريوهات تكميلية على الحصيلة بأكملها لقياس تأثير الصدمات الكبيرة على النسب.

يتم تقييم ومراقبة المستوى العام للمخاطرة الإجمالية للنسب :

- مرة واحدة كل ثلاثة أشهر إبان حصر البيانات المالية ؛
- مرتان في السنة ، ارتباطا بمنهاج التخطيط (مرحلة مذكرة التوجيهات الاستراتيجية ومرحلة تأطير المخطط المالي متوسط الأمد)، ويتخذ شكل إجراء للمصادقة النهائية على المخطط متوسط الأمد؛
- بمناسبة تغييرات هامة في شبكة الأسعار لقياس تأثيرها

وترتكز إجراءات المراقبة على :

- منهجية للتقييم تستند إلى مقاربة الفوارق
- نظام لرفع تقارير للجنة تدبير المخاطر كل ثلاثة أشهر حول مستوى التعرضات للمخاطر واختبارات الضغط الخاصة بقياس التأثير على العائد الصافي البنكي وكذا الأموال الذاتية والتطور التوقعي للنسب الاحترازية؛
- نظام للحدود على صعيد تأثير المخاطر، مقارنة مع العائد الصافي البنكي والأموال الذاتية، يتم تحديده من طرف لجنة تدبير المخاطر وتصادق عليه اللجنة المديرية.

ومن هذا المنطلق، تروم إجراءات تدبير المخاطرة الإجمالية للنسب الاستغلال الأمثل لتأثير النسب على الأرباح والأموال الذاتية، اعتمادا على حساب الفوارق الساكنة والمتغيرة وفق وتيرات يتم تحديدها مسبقا.

تطور مؤشرات المخاطر

في 30 يونيو 2015، كان شكل الأصول والخصوم قصيرة الأجل مماثلا تقريبا للعناصر ذاتها في نهاية دجنبر 2014، وفيما يلي أهم التغيرات التي لها تأثير على مخاطر النسب :

- انخفاض مدة اقتراضات الخزينة
- ارتفاع تعهدات الضمان التي تقل مدتها المتبقية عن 12 شهرا فضلا عن تصريفها السريع (3- 6 أشهر) في يونيو 2015 مقابل (6- 12 شهرا) في دجنبر 2014.
- انخفاض القروض العقارية بأسعار فائدة متغيرة (- 682 مليون درهم)

وكان لهذه العملية تأثير تمثل في انخفاض الأصول قصيرة الأجل (0.8%-) وارتفاع الخصوم قصيرة الأجل (6.9%). وهكذا، في حالة ارتفاع نسب الفائدة بمائة نقطة أساس ، يتغير الربح ب -65 مليون درهم مقابل 56 مليون درهم في دجنبر 2014. وتظل حساسية الأرباح لتغير في نسب الفائدة أقل من حدود أهداف المخاطر للمجموعة.

مخاطر السيولة :

يتجسد تدبير هذه المخاطرة عبر الحفاظ على مستوى كاف من السندات السائلة وتمويلات قارة ومتنوعة. وتتكون محفظة السندات في غالبيتها من سندات الخزينة وبشكل ثانوي من وضعيات على الأسهم السائلة وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

تطور مؤشرات المخاطر

بلغ إجمالي موجودات القرض الشعبي للمغرب 276 مليار درهم في نهاية يونيو 2015 ، مقابل 266 مليار درهم في دجنبر 2014، أي بزيادة نسبتها 3,8 %. وفي يونيو 2015 ومقارنة مع دجنبر 2014، تمثل الاستعمالات اللازم إعادة تمويلها نقدا 8.3 مليار درهم.

ويتعلق الأمر أساسا بقروض في حدود 3,6 مليار ومحفظة للسندات في حدود 4,3 مليار درهم. وتمت إعادة تمويل هذه المبالغ وكذا انخفاض الودائع لأجل (2,3- مليار درهم) عبر :

- ارتفاع الودائع عند الطلب للزبناء(في حدود 4,7 مليار درهم) وسندات الصندوق (في حدود 1,3 مليار درهم)
- اقتراضات مالية بالعملات(في حدود 1,2 مليار درهم)
- انخفاض السلفات المالية (في حدود 1,9 مليار درهم)
- ارتفاع الرساميل الذاتية المخصصة أساسا للمؤن للمخاطر والتكاليف (في حدود 1,2 مليار درهم)

وتواصل تباطؤ تطور القروض المسجل في سنة 2013 و 2014 خلال النصف الأول من سنة 2015. وتم تحسين وضعية عجز السيولة بشكل ملحوظ وظلت دون أثر كبير على البنك التي تتوفر دوما على هامش للتصرف باعتبار :

- هيمنة الودائع بدون مكافأة
- اللجوء المحدود لسوق الرساميل (مقارنة مع القطاع البنكي)
- اللجوء لتمويلات المنظمات الأجنبية بشروط تفضيلية

وهكذا، ارتفعت موارد المجموعة المستقطبة من الزبناء بنسبة 2%، منتقلة من 206,6 مليار درهم في دجنبر 2014 إلى 210,6 مليار درهم مع متم يونيو 2015 .

ويهم هذا الارتفاع الودائع لأجل (+6,7%) وسندات الصندوق (+72,2%) بينما انخفضت عمليات إعادة التمويل عبر السوق النقدية. وبعد انخفاضها خلال الفصل الأول من 2015، استأنفت الودائع لأجل للشركات الكبرى نشاطها خلال الفصل الثاني. وعرفت بالتالي حصة الموارد المدرة لفوائد مقارنة مع البنية العامة للموارد ارتفاعا طفيفا بين 2014 ويونيو 2015.

وبلغ معامل التحويل للبنك 90.3% في يونيو 2015 مقابل91% في الستة أشهر السابقة بفعل التطور المتزايد لودائع الزبناء مقارنة مع نشاط الائتمان. ترتب عن ذلك انخفاض في الخزينة أدى إلى انخفاض اللجوء إلى التسبيقات في استحفاظ بنك المغرب.

III.4. مخاطر التشغيل

تطبق منظومة تدبير مخاطر التشغيل على جميع هيئات المجموعة وتقوم عموما على تحديد وتقييم المخاطر من خلال وضع خارطة المخاطر وتتبع تحيين المخاطر المترتبة وتقرير الخسائر و العوارض المؤكدة ، وتوصيات من أجل تحسين المساطر والمراقبات ووضع مخطط لاستمرارية النشاط ؛

وتخص أهم الأدوات المنهجية : خارطة مخاطر التشغيل و منهجية جمع العوارض وسياسة التحكم في المخاطر

خارطة مخاطر التشغيل

تعتمد خارطة المخاطر على تحليل معمق لمناهج البنك (المهن والدعامات) مع منح الأولية للمساطر الأكثر حساسية.

وتجري هذه المنهجية على عدة مراحل:

- المرحلة الأولى: تحديد المخاطر المتعلقة بمهن البنك
- المرحلة الثانية: قياس وتقييم المخاطر المرتبطة بمهن البنك
- المرحلة الثالثة: تحسين وسائل المراقبة وتغطية المخاطر

جمع العوارض

طبقا للقوانين التنظيمية، تم وضع نظام لجمع خسائر وعوارض التشغيل يقوم على آلية للتصريح مزدوجة التتبع .

ويقوم مراسلو جمع العوارض في مختلف المهن بتحرير هذه العوارض مباشرة على مستوى الأداة المعلوماتية المخصصة. وتقرر وضع آلية لتدفق أعمال يسمح للمسيرين بمراقبة دقة المعلومات التي يقوم برفعها المستخدمون والتوصل بإشعارات في الزمن الفعلي لوقوع الأحداث في نطاق القيام بعمليات تصحيحية.

سياسة التحكم في المخاطر

تقوم سياسة التغطية وتخفيف المخاطر على وضع ثلاثة أصناف من مخططات الأعمال :

- عمليات وقائية ناجعة محددة لاسيما خلال إعداد الخوارط والتنفيذ المباشر من طرف الفاعلين من خلال مخططاتهم متوسطة الأمد ؛
- مخططات لاستمرارية النشاط تهدف لضمان سير الأنشطة الأساسية للبنك وتحديد الخسائر المترتبة في حالة اختلال خطير للنشاط ؛
- إمكانيات تحويل بعض المخاطر الرئيسية من خلال وضع سياسة مناسبة للتأمين ؛
- تتبع سنوي للمخاطر المرتبطة بترحيل الأنشطة

IV. القوائم التركيبية للحسابات الموطدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية للبنك الشعبي المركزي

IV.1. الحصيلة- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الأصول

بملايين الدراهم	2012	2013	2014	30 يونيو 2015
قيم الصندوقوالبنوكالمركزيةوالخزينةالعامةومصلحةالشيكاتالبريدية	7 448	6 798	7 707	8 077
أصولماليةبالقيمةالمستحقةعنالنتيجة	17 486	21 862	22 299	28 981
أصولماليةمتاحةللبيع	17 274	16 422	28 390	26 128
القروضوالديونالمطلوبةمنمؤسساتالائتمانوتلكالمعتبرةفيحكمها	12 893	11 537	11 689	12 858
القروضوالديونالمطلوبةمنالزبناء	184 200	199 827	206 082	208 515
التوظيفات الممتلكةحتىتاريخالاستحقاق	17 974	19 841	17 402	16 866
أصولالضريبةالمستحقة	736	586	818	1 322
أصولالضريبةالمؤجلة	302	294	288	714
حساباتالتسويةوأصول أخرى	4 475	3 874	4 834	5 213
المساهماتفيشركاتتمتمعادلتها	23	73	54	45
أصول ثابتة ملموسة	7 148	7 647	8 503	8 636
أصول ثابتة غير ملموسة	442	498	538	593
فارقالامتلاك	1 035	1 040	1 025	1 258
مجموعالأصولطبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية	**271 435**	**290 299**	**309 630**	**319 206**

الخصوم

بملايين الدراهم	2012	2013	2014	30 يونيو 2015
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	204	101	70	152
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	-	-	53	283
أدوات مشتقة للتغطية	-	48	-	-
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	25 489	28 877	32 414	32 006
ديون تجاه الزبناء	201 913	209 991	229 821	236 226
ديون ممثلة بسند	-	-	-	-
سندات الدين المصدرة	4 852	8 095	270	244
خصوم الضريبة المستحقة	540	887	1 127	1 965
خصوم الضريبة المؤجلة	1 028	1 032	996	661
حسابات التسوية وخصوم أخرى	3 081	3 510	5 643	6 156
المؤن التقنية لعقود التأمين	84	107	126	984
مؤن لمواجهة المخاطر والتحملات	1 673	1 596	1 748	1 870
إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان	2 805	2 576	2 719	2 886
ديون ثانوية	1 590	1 590	2 637	2 656
رأس المال و احتياطات مرتبطة	16 031	16 545	17 344	18 099
احتياطات موطدة	8 158	11 111	10 101	11 930
– حصة المجموعة	2 715	3 294	3 294	3 524
– حصة البنوك الشعبية الجهوية	3 518	5 758	5 001	5 812
– حصة الأقليات	1 926	2 059	1 806	2 594
أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة	778	1 028	1 304	1 385
– حصة المجموعة	819	1 021	1 333	1 191
– حصة البنوك الشعبية الجهوية	-45	7	-40	-33
– حصة الأقليات	3	0	10	228
النتيجة الصافية للسنة المالية	3 209	3 206	3 256	1 703
– حصة المجموعة	1 877	1 952	2 195	1 237
– حصة البنوك الشعبية الجهوية	1 107	1 031	676	301
– حصة الأقليات	225	223	384	166
مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية	**271 435**	**290 299**	**309 630**	**319 206**

IV.2. حساب النتيجة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

بملايين الدراهم	2012	2013	2014	30/06/2014	30/06/2015
فوائد وعائدات مماثلة	12 690	13 872	14 785	7 217	7 635
فوائد وتكاليف مماثلة	-4 098	-4 493	-	-2 384	-2 358
هامش الفوائد	**8 591**	**9 379**	**14 785**	**4 833**	**5 278**
عمولات محصلة	1 423	2 101	-	1 080	1 002
عمولات مقدمة	-92	-205	-	-104	-98
هامش على العمولات	**1 331**	**1 896**	**1 917**	**977**	**904**
أرباح أو خسائر صافية عن الأدوات المالية بقيمتها المستحقة حسب النتيجة	696	1 369	2 158	1 220	681
أرباح أو خسائر صافية عن الموجودات المالية المتاحة للبيع	461	275	233	246	561
نتيجة أنشطة السوق	**1 157**	**1 644**	**2 391**	**1 466**	**1 241**
عائدات الأنشطة الأخرى	543	547	715	330	557
تكاليف الأنشطة الأخرى	-117	-284	-289	-147	-270
العائد الصافي البنكي	**11 505**	**13 181**	**14 747**	**7 459**	**7 710**
التكاليف العامة للاستغلال	-4 774	-5 750	-6 065	-2 944	-3 347
مخصصات للاهلاك ولنقصان قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	-588	-744	-804	-384	-436
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**6 144**	**6 688**	**7 877**	**4 131**	**3 927**
تكلفة المخاطرة	-1 273	-1 970	-3 027	-1 801	-1 530
نتيجة الاستغلال	**4 871**	**4 718**	**4 850**	**2 329**	**2 398**
حصة النتيجة الصافية محسوبة بطريقة حقوق الملكية	-1	5	-2	1	-7
أرباح أو خسائر صافية عن الأصول الأخرى	14	98	16	43	100
تغيرات قيم فوارق الامتلاك	-	-	-	-	-
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**4 884**	**4 821**	**4 864**	**2 373**	**2 492**
ضرائب على الأرباح	-1 675	-1 615	-1 608	-679	-788
النتيجة الصافية	**3 209**	**3 206**	**3 256**	**1 694**	**1 703**
النتيجة – حصة البنوك الشعبية الجهوية	1 107	1 031	676	336	301
النتيجة خارج المجموعة	225	223	384	227	166
النتيجة الصافية حصة مجموعة البنك الشعبي المركزي	**1 877**	**1 952**	**2 195**	**1 131**	**1 237**

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليهمن طرف مجلس القيم المنقولة تحت المرجع رقم VI/EM/034/2015 في 25 نونبر 2015.

ويوصي مجلس القيم المنقولة بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.